J. Agric. Econom. and Social Sci., Mansoura Univ., Vol.5 (11): 1891 - 1908, 2014

RURAL WOMEN WORKING IN AGRICULTURE AND ITS AGRICULTURE EMPOWERMENT IN A FRAM WORK OF CHALLENGES DEVELOPMENT OF THE POST-2015 IN SOME VILLAGES OF MINYA GOVERNMENT

Abd El Wahab, Mervat S.
Senior Researcher. Rural woman department Agricultural Extension and Rural Development Research institute.

المرأة الريفية العاملة بالزراعة وتمكينها زراعياً فى ظل تحديات التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ببعض قرى محافظة المنيا

مرفت صدقى عبد الوهاب
قسم بحوث ترشيد المرأة الريفية بمعهد بحوث الارشاد الزراعى والتنمية الريفية _مركز البحوث الزراعية

الملخص

يتضح من أعداد المرأة الريفية العاملة بالزراعه بأنها قوه حقيقه لا يستهان بها وإذا تم مساعدتها وتمكينها بالشكل المناسب سوف تحقق الإفاده فى قطاع من أهم القطاعات الذى يعتمد علية الإقتصاد المصرى وهو قطاع الزراعة.

لهذا إستهدف البحث التعرف على أنماط التمكين الزراعى للمرأة الريفية العاملة بالزراعة بقرى الدراسة، والتعرف على طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة المدروسة والدرجة الكلية لتمكين المرأة الريفية العاملة بالزراعة ، والتعرف جوانب القوة والضعف والفرص والتحديات للتمكين الزراعى للمرأة الريفية العاملة بالزراعة بقرى الدراسة.

وقد إجرى البحث في محافظة المنيا وفقاً لبعض المعايير ذات العلاقة بالتمكين الزراعى للمرأة الريفية العاملة بالزراعة؛ لهذا تم إختيار أعلى المحافظات من حيث النسبة الأكبر للحيازات الأرضية وفقاً للكيان القانونى للإناث بمحافظات الوجة القبلى.

وتم إختيار أربعة مراكز، وقرية من كل مركز بطريقة عشوائية وهى قرية (أبو بشت) بمركز مغاغة وقرية(البسقلون) بمركز العدوة، وقرية (بنى عمار) بمركز مطاى، وقرية (بنى خالد) بمركز سمالوط.

ولتحديد عينة البحث تم إستخدام كسر المعاينة (sample fraction) فبلغت العينة ٣٨٠ امرأة ريفية عاملة بالزراعه وحائزة، وتم جمع البيانات بإستخدام إستمارة إستبيان بالمقابلة الشخصية، وتم إستخدام التكرارات والنسب المئوية، والدرجة المعيارية Z_score ، وإختبار معامل الإرتباط البسيط.

وقد توصلت الدراسه إلى عدد من النتائج من أهمها ما يلى:

١. ٧٧% من المبحوثات تقعن فى فئة نمط التمكين الزراعى المنخفض للمرأة الريفية العاملة بالزراعة بقرى الدراسة مقابل ٦ % من المبحوثات تقعن فى فئة نمط التمكين الزراعى العالى.
٢. وفقاً لمؤشرات التمكين الزراعى للمرأة الريفية تقع ٦٦% من المبحوثات فى المستوى المتوسط من مؤشر الأنتاج ، مقابل ٧٦% من المبحوثات تقعن فى المستوى المنخفض من مؤشر إمتلاك الموارد، و٦٩% من المبحوثات تقعن فى المستوى المنخفض من مؤشر الدخل، مقابل ٧٩% من المبحوثات تقعن فى المستوى المرتفع من ضغط وقت العمل.
٣. وجود علاقة معنوية طردية بين عمر المبحوثة وعدد مصادر المعلومات الزراعية وحجم الحيازة الزراعية ومدة الخبرة فى العمل الزراعى والدرجة الكلية للتمكين الزراعى للمرأة الريفية العاملة بالزراعة.
٤. من ضمن جوانب القوة المتاحه لتمكين المرأة الريفية زراعياً وجود إسمائهن بسجل الحيازة الزراعية بنسبة ٥٦%، قدرتهن على أداء غالبية العمليات الزراعية إبتداء من زراعة المحصول الى حصاده وتخزينه وتسويقه بنسبة ٤٨%، ومن ضمن جوانب الضعف نقص فى أعداد المرشدات الزراعيات بنسبة ٨١%، العادات والتقاليد التى تمنع المرأة من الوصول إلى ماهو جديد ويخص العمل فى الزراعة بنسبة ٧٨%، وعن جوانب الفرص لتمكين المرأة الريفية زراعياً السمع عن محاصيل جديدة يمكن زراعتها بنسبة ١٦% ، قروض بنك التنمية والإئتمان الزراعى بنسبة ١٥%، وعن التحديات عدم كفاية الأسمدة والتقاوى المدعمه للأرض بنسبة ٩٦%،وعدم القدرة على تأجير الالات الزراعية الحديثة بنسبة ٦٧%.

المقدمة:

الأهداف الإنمائية ماهى إلا خطه، ما إن نفذت إلا أن أصبحت من أعظم الإنجازات للتنميه فخلال قمة الأمم المتحدة للألفية في عام٢٠٠٠ تعاهد رؤساء وحكومات ١٨٥ دولة على العمل معا من أجل مستقبل أفضل للجميع بحلول عام٢٠١٥ حيث قاموا بتوقيع إعلان الألفية والتي تتعهد بتحرير الرجال والنساء والأطفال من قيود الظروف اللاإنسانية، وقد تم تبنى ثمانية أهداف إنمائية ملزمة الدول الغنية والفقيرة بالعمل معا في إطار شراكة دولية لمحو الفقر المدقع بحلول عام ٢٠١٥، وقد شكل إعلان الألفية علامه فارقه فى تعاون الأسرة الدوليه مع بداية القرن الحادى والعشرين ،حيث تم إطلاق مجموعة الأهداف التنموية العلمية والقابلة للقياس متضمنة التعليم والأطفال والغذاء والمرأة والسكان والتنمية الإجتماعية وهى عباره عن غايات حددها العالم بشروطها الكميه والزمنيه لمعالجة الفقر والجوع والمرض ولتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وبناء الشركات العالمية لأجل التنمية(تقرير الأهداف التنموية للألفية ،٢٠١٠: ١١).

وفى سبيل المضى قدماً نحو تحقيق الأهداف الإنمائية تم وضع خطط التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وذلك حيث أن معدل التقدم يختلف من هدف لآخر ومن مجتمع لأخر، فهناك تقدم سريع ومستدام فى بعض المجالات مثل وفيات الأطفال والأمهات، بينما يوجد تقدم معقول فى مجالات أخرى مثل التعليم والحد من الفقر، فى حين يوجد تقدم بطئ إلى حد ما فى حماية البيئه ومجالات تمكين المرأة فمنظور المساواة بين الجنسين يجب أن يكون جزءاً فى جميع المجالات وهو ما يشكل تحدياً لإنجازه Perspective on the Post_ (2015,2013: 21).

وفيما يقترب عام ٢٠١٥ وهو العام المحدد الذى تنتهى فية مهلة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، نجد أن المنطقة العربية ومنها مصر قد أحرزت تقدماً نحو تحقيق بعض الأهداف إلا أن هذا التقدم لم يأت متوزاناً، وهو ما يشكل تحديات ما بعد عام ٢٠١٥ تتمثل فى الأهداف والغايات التى لم يتم التمكن من تحقيقها بالقدر المرغوب بة، وتشمل إنخفاض معدلات الفقر، وتعزيز المساواة بين الجنسين ، وتحسين الصحة النفاسية، ومكافحة مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية الايدز والملاريا وغيرها من **الأمراض** وكفالة الاستدامة البيئية حيث تحقيقها تعد معبر للوصول للتنمية المستدامة (التقرير العربى للأهداف الانمائية ، ٢٠١٣: ٧).

وبما أن التنميه تحدث تغييراً يشمل مختلف النظم وينقلها خطوة بخطوة إلى مستوى أعلى للحياة وذلك للوصول إلى الرخاء الإجتماعي والإقتصادي، فنجد أن الإقتصاد القومى للكثير من البلدان الناميه يعتمد على قطاع الزراعة والذى يتصف بأن أداءه أقل مما يجب، وأحد الأسباب لذلك هو عدم حصول المرأة حصولاً متكافئاًعلى الموارد والفرص التى تحتاج إليها لتكون أكثر إنتاجاً، حيث أن هدف تقليل الفقر المدقع على مستوى العالم مرتبط إرتباطاً وثيقاً بهدف تحقيق المساواة بين الجنسين حيث يعزز كل منهما الأخر، ومن ثم يجب الإتجاه إلى تمكين المرأة فى قطاع الزراعة لمكافحة الجوع والفقر المدقع (تقرير حالة الاغذية والزراعة ،٢٠١١ :٣).

وتؤدى المرأة الريفية دوراً أساسياً فى الإنتاج الزراعى والإقتصادى لاسيما فى البلدن ذات الدخل المنخفض والتى تمثل الزراعة فيها جزءاً كبيراً من الناتج المحلى، وتشكل النساء أغلبية قوة العمل الزراعية حيث الإنتاج الزراعى محرك للنمو الإقتصادى، ومن ثم جعل النساء عوامل أساسية فى التنمية الإقتصادية حيث أن نقص الإستثمار فى النساء يعوق جهود الحد من الفقر ويضعف التنمية الإقتصادية والإجتماعية(تقرير إنهاء الفقر المدقع ، ٢٠١٣ : ١٤).

وتوضح الإحصاءات إلى أن نسبة النساء العاملات فى قطاع الزراعة تختلف من دولة إلى أخرى فتبلغ نسبة النساء العاملات فى الزرراعة لعام ٢٠١٠ كنسبة مئوية من مجموع العاملات بمصر٣٩,٣%، وبالجزائر ٣٢,٩% لتصل إلى ٤٩,١% بدولة المغرب، وتبلغ بالسودان ٦٥,١%(تقرير حالة الاغذية والزراعة ، ٢٠١١: ١٠٧).

وتعتبر الزراعة أحد الأنشطة الرئيسية فى الإقتصاد القومى المصرى ، حيث يعمل بالزراعة حوالى ٢٧,١% من إجمالى المشتغلين لعام ٢٠١٢، وقد ساهم قطاع الزراعة بنسبة ١٣,٤% من الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الثابتة عام ٢٠١٢/٢٠١١ بمعدل نمو حقيقى ٢,٩% (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، ٢٠١٣ : بدون ترقيم).

ويعد قطاع الزراعة من أكبر وأهم القطاعات بمصر حيث أنة المشغل الأول للنساء الريفيات، وعلى الرغم من هذا تنخفض نسبة العاملات بأجر فى الريف مما يعكس تركيز عمل المرأة فى القطاع الزراعى دون الحصول على أجر، ويتسق ذلك مع إرتفاع نسبة العمل لدى الأسر الريفية بدون الحصول على عائد نقدى،إضافة الى هذا تشير نسبة الإناث المالكات للحيازات الزراعية مدى صعوبة حصولهن على صكوك

للملكية الزراعية على الرغم من قيامهن بمعظم الأعمال الزراعية حيث تبلغ نسبتهن ٥,٢% من إجمالى الحائزين (قاعدة بيانات Gender Rights and land ، ٢٠١٤).

ودور المرأة الريفية يزداد كثافة وظهوراً كلما صغرت الحيازة الزراعية للأسرة ، وإنخفض دخلها وإعتمدت علي العمل العائلي غير مدفوع الأجر، ومن ثم تحملها للكثير من الأدوار والمسئوليات، ولكن من موقع من لا سلطة له حيث عدم القدرة على التحكم فى الموارد والأصول(منظمة العمل الدولية ،٢٠١٢: ١٢١).

وواقع المرأة الريفية يوضح للجميع أهمية الدور الواقع على عاتقها حيث تتحمل العب الأكبر في الأنشطه، وعلى الرغم من هذا تتعرض المرأة الريفية لصعوبات تفوق ما يتعرض لها الرجل فى مجال الحصول على الأراضي الزراعية والقروض والخدمات التقنية والوصول للأسواق التجاريه، ويحد ذلك من إنتاج الأغذيه ومن دخل الأسر الريفية، ومن ثم تدعو الحاجه إلى إيجاد سبل أو سياسات داعمه لتوفير المساعدة للمرأة الريفية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر(. John, 1999: 11-12).

وعلى الرغم من الجهود المبذوله لدمج المرأة فى عملية التنمية الشاملة الا أن التأثير السلبى للكثير من بعض العادات والتقاليد والسياسات يدعم نظرة عدم إمكانية تمكين المرأة زراعياً حيث تعانى من التوزيع التقليدى للأدوار بين الجنسين والذى أدى الى فجوات بينهما فيما يتعلق بالخدمات والحقوق.

ولهذا يتعين أن يكون تعزيز إنتاجية النساء العاملات بالزراعة وتمكينهن زراعياً من أولويات البرامج والسياسيات الزراعية التى تهدف الى النهوض بالتنمية الزراعية فى ظل عدم الحماية القانونيه للنساء العاملات بالزراعة.

المشكلة البحثية:

يمكن القول أن قطاع الزراعه والذى يعتمد علية الإقتصاد المصرى بشكل أساسى والمشغل الأول للريفيات العاملات بالزراعة أداءه أقل مما يجب لعدة أسباب من بينها إفتقار المرأة الريفية العاملة بالزراعة إلى الفرص للحصول على الموارد الإنتاجيه، والنفاذ إلى الأسواق، والحصول على الخدمات، وهذه الفجوه الخدميه بين الجنسين فى قطاع الزراعة تعوق إنتاجية المرأة الريفية، وتقلل من مساهمتها بالشكل المرغوب فى ظل التحولات الإقتصاديه، وسد تلك الفجوة من شأنه أن يحقق مكاسب كبيرة للمجتمع المصرى من خلال زيادة الإنتاجيه الزراعيه.

وتعد مواطن الضعف والتحديات بين الجنسين بالمجتمع خطراً على التنمية المستدامه، وما لم تعالج بتغيير السياسات والمعايير والأعراف الإجتماعيه فلن يكون التقدم منصفاً ولا مستداماً فنقص الإستثمار فى النساء يعوق جهود الحد من الفقر ويضعف التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

ومن ثم فأن التمكين الزراعى للريفيات يهدف إلى أن تكون المرأة قادرة على المشاركة على نحو كامل فى عملية التنمية الزراعية حيث أن تحديات التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ الناشئه عن عدم تحقيق العديد من الأهداف الإنمائية للألفية تتطلب العديد من الجهود المبزولة فى أكثر من إتجاه ، ولهذا يتعين أن يكون من أولويات البرامج والسياسيات التى تهدف إلى النهوض بالتنمية الزراعية تمكين النساء الريفيات زراعياً كآلية من آليات مواجهة الفقر وتحقيق تنمية زراعية مستدامه، وهو ما دعى إلى ضرورة معرفة أنماط التمكين الزراعى للريفيات لإعطاء موشراً عن أوضاعهن الحالية، وبعض المتغيرات المؤثرة على إحداث التمكين الزراعى لهن، وجوانب القوة والضعف والفرص والتحديات للتمكين الزراعى للمرأة الريفية العاملة بالزراعة.

وقد تبلورت أسئلة الدراسة فى محاولة الإجابة عن التسأولات التالية :

١. ما هى أنماط التمكين الزراعى للمرأة الريفية العامله بالزراعه بقرى الدراسه ؟
٢. ما هى طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة المدروسة والدرجة الكلية للتمكين الزراعى للمرأة الريفية العامله بالزراعه بقرى الدراسه؟
٣. ما هى جوانب القوة والضعف والفرص والتحديات للتمكين الزراعى للمرأة الريفية العامله بالزراعه بقرى الدراسه ؟

الاهداف :

١. التعرف على أنماط التمكين الزراعى للمرأة الريفية العامله بالزراعه بقرى الدراسه.
٢. التعرف على طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة المدروسة والدرجة الكلية للتمكين الزراعى للمرأة الريفية العامله بالزراعه بقرى الدراسه.

٣. التعرف على جوانب القوة والضعف والفرص والتحديات للتمكين الزراعى للمرأة الريفية العامله بالزراعه بقرى الدراسه.

أهمية البحث :

من ضمن آليات وثيقة إستراتيجية التنمية الزراعية ٢٠٣٠ تعزيز دور المرأة الريفية فى المجتمع، ومن أهدافها دمج المرأة الريفية فى مختلف البرامج التنمويه الزراعيه ، والحد من مظاهر التحيز والتمييز المجتمعى ضد المرأة فى المناطق الريفية، وهو جوهر مفهوم التمكين الزراعى؛ لهذا أرادات الباحثة إلقاء الضوء على هذا المفهوم وهو التمكين الزراعى للريفيات كفرص ومعوقات، حيث أن إستيعاب المرأة الريفية لهذه الفرص والتغلب على المعوقات أصبح من القضايا الهامة التى تقود الى مشاركة المرأة فى عملية التنمية المستدامة ومواجهة ظاهرة تأنيث الفقر، وزيادة فرصهن في تحقيق معدلات نمو إقتصادى وإجتماعي أفضل.

ويعد التمكين الزراعى للريفيات من أحد خطط التنميه لما بعد عام ٢٠١٥ لهذا أرادات الباحثة الإشارة إلى أنماط التمكين الزراعى للريفيات، والمشكلات التى تعوق إحداثه بالشكل الفعال من خلال بيانات تمثل الواقع الريفي الميدانى ببعض القرى بأحد المحافظات المصريه، حيث أن نتائج هذا البحث من الممكن أن ترسم مؤشراً حقيقى عن أوضاع المرأة الريفية فى قطاع الزراعة من خلال تمكينهن زراعياً، وإمكانية التعميم من خلال دراسات أكثر شمولية فى هذا المجال.

مرتكزات البحث:

إستند البحث على مجموعة من المرجعيات الدولية التى تنادى بضرورة تحقيق تمكين زراعى للريفيات العاملات بالزراعة وذلك لمحاولة تحقيق ومتابعة تحديات ما بعد عام ٢٠١٥ ومنها.

- وضع مؤشرات لقياس التمكين الزراعى للمرأة الريفية العاملة بالزراعة بنهاية (٢٠١٢/٢٠١٣) من قبل معهد سياسيات الأغذية وذلك لمحاولة تقليل الفجوة وتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة فيما يتعلق بالمدخلات والإنتاج الزراعى (www.ifpri.org).
- قطاع الزراعة أداءه أقل مما يجب لعدد من الأسباب من بينها إفتقار المرأة الى الموارد والفرص ومواجهتها لعدد من المعوقات فيما يتعلق بالحصول على الموارد الإنتاجيه، والنفاذ إلى الأسواق والحصول على الخدمات، ومن ثم فأن التمكين الزراعى وسيلة لتذليل العقبات والإستفادة من الفرص (تقرير الاغذية والزراعة ،٢٠١١: ٣).
- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بحاجة الى مزيد من الإجراءات فى كثير من المجالات والوصول الى وضع أفضل من حيث تمكين المرأة فى جميع الإتجاهات إقتصادياً وإجتماعياً وزراعياً (Perspective on the Post_ 2015,2014:5).

فروض البحث :

لتحقيق هدف البحث الثانى تم صياغة الفرض البحثي التالى :

١. توجد علاقة معنويه بين كل من المتغيرات المستقلة المدروسة وبين الدرجة الكلية للتمكين الزراعى للمرأة الريفية العامله بالزراعه.

الإطار النظرى للبحث:

أولاً: المرأة الريفية بقطاع الزراعة.

تؤدى المرأة المصرية أدواراً هامه فى كافة مجالات الحياة فهى كقوة بشرية تشكل ما يقرب من نصف المجتمع، وتتولى مسئولية العناية بالنصف الآخر، كما تشارك بقوة فى النشاط الإقتصادى حيث تمثل نسبة قدرها ٥٨% تقريباً من قوة العمل البالغة حوالي ٢٠٤٤٣٦٠٠ مشتغل (١٥- ٦٤ سنة) وترتفع نسبة النساء المزراعات بين ذوى المهن الى ٤٣%(الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء،٢٠١٠ : ١٠).

ويتضح من الإحصاءات إلى أن نسبة العاملات لدى الأسر بدون أجر تصل إلى ٢٢,٧% لإجمالى الجمهورية وترتفع نسبتهن فى الريف لتصل إلى ٣٧% مقابل ٨,٧% للرجال، ولكى يكون هناك مردود وإنعكاس للعمل على حياة المرأة وعلى زيادة مشاركتها فى القرارات التى تتخذها داخل الأسرة لابد وأن يكون العمل لة عائد نقدى(الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، ٢٠١١ : ١٤٧).

وتشير هذه الإحصاءات أن أعداد المرأة المصريه والريفية بصفة خاصه قوة حقيقيه لا يستهان بها وإذا تم مساعدتها وتمكينها بالشكل المناسب سوف تحقق الإفاده فى قطاع من أهم القطاعات الذى يعتمد علية الإقتصاد المصرى وهو قطاع الزراعة، وذلك من خلال إدماجها فى البرامج التنمويه عبر أحد المناهج المستخدمه وهو منهج التمكين لهذا سوف نستعرض المناهج المختلفة لدمج المرأة فى التنمية.

ثانياً : مناهج دمج المرأة فى التنمية :

يشير صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة إلي أن هناك محاولات عدة أستهدفت دمج المرأة في البرامج والمشروعات التنموية من خلال العديد من المناهج وهي:

١- **مدخل المرأة والرفاهية:** ويهدف هذا المدخل إلي تمتع المرأة بمقومات الحياة الأساسيه من تعليم ومسكن وصحة وتغذية وكل ما يلزم لتحقيق متطلبات الحياة ومن ثم لتحقيق الرفاهيه، كما يعني هذا المدخل بمعالجة القصور في ضعف حصول المرأة علي متطلباتها في ظل الممارسات والعادات الإجتماعية التي تشجع علي تعظيم نصيب الرجل داخل الأسرة والمجتمع بصفة عامة سواء في التغذية والتعليم والدخل مما يساهم في ضعف المرأة في تلك الجوانب.

٢- **مدخل المساواة والعدالة:** يرتكز هذا المدخل علي زيادة فرص المرأة في الحصول علي فرص إقتصادية وإجتماعية وسياسية متساوية مع الرجل لتحقيق العدالة والمساواة في عملية التنمية.

٣- **مدخل الكفاءة:** يقوم هذا المدخل علي رفع كفاءة المرأة من خلال عمليات التدريب علي المهارات والتقنيات الحديثة في الإنتاج بغرض المساهمة في تطوير وزيادة الإنتاج وتحسينه حتى تصبح التنمية أكثر كفاءة من خلال المساهمة الاقتصادية والمساواة الاجتماعية للمرأة.

٤- **مدخل مكافحة الفقر:** يؤكد هذا المدخل علي أن فقر المرأة يرجع إلي قصور في الإنتاج وضعفها في الحصول علي الدخل وليس نتيجة السيطرة والخضوع للرجل أو التهميش، لذا يهدف هذا المدخل إلي زيادة قدرة المرأة الفقيرة علي زيادة الإنتاج ويسعي إلي تلبية إحتياجاتها العملية من خلال المشروعات الصغيرة المدرة للدخل.

٥- **مدخل التمكين:** يعد هذا المدخل من أحدث المناهج المستخدمة لدمج المرأة في عملية التنمية، ويعد من أكثر المناهج شيوعاً نظراً لإهتمامه بالأدوار الثلاثيه للمرأة وهي الدور الإنجابي والإنتاجي والمجتمعي، ويحاول هذا المدخل بالإعتراف بالمرأة كعنصر رئيسي وهام في التنمية ومحاولة القضاء علي مظاهر التفرقة علي أساس الجنس، وذلك من خلال تغيير العلاقات النوعية داخل الأسرة والمجتمع(برنامج الامم المتحدة ، ٢٠٠٠: ٧-١١).

ويقوم مدخل التمكين بتحليل عوامل المشكلة من أجل توفير البدائل التي تحقق المساواة وذلك علي المدى البعيد، علي العكس من المداخل الأخرى التي تعالج المشكلة بصورة مؤقتة ولا تحاول إحداث تغييرات جذرية في البناء الإجتماعي والقوانين والعلاقات الإجتماعية بين الرجل والمرأة. ومن ثم سوف نتعرض الى المفاهيم المتعددة لتمكين المرأة.

مفاهيم التمكين: Empowerment definitions:

التمكين يعنى زيادة قوة المرأة والقوة هنا لا تعنى السيطرة على الآخرين power- over بل تعنى power- to أي أنها القوة المتولدة البناءة التي تعمل على إحداث أفعال جديدة بدون السيطرة من قبل طرف على طرف آخر، والتمكين يقوم على الدور الثلاثي للمرأة Triple – Roles أي الإنجابى والإنتاجي والمجتمعي ويهدف التمكين إلى جعل التنمية قائمة على أساس المشاركة فيها بين الرجل والمرأة في سائر الأعمال وليست قائمة على إعانة النساء الفقيرات وإنما جعلهن قادرات على إتخاذ القرار من خلال إمتلاكهن للموارد الإقتصادية وسهولة الوصول لعناصر القوة الإقتصادية (حلمي,٢٠٠٣ :٦) : Rowlands, 1998 (87) (Alsop,2006).

ولقد تعددت مفاهيم التمكين إلا أنها تشير إلى العملية التي يمكن من خلالها سد الفجوة بين المرأة والرجل فى محاولة لتقوية دور كل منهما عن طريق المساواة بينهما في الفرص المتاحة التي تمكن لكل منهما القيام بأدوارهم في كافة المجالات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية وحتى الزراعية.

وهناك التمكين الإقتصادى الذى يهدف الى الحد من ظاهرة تأنيث الفقر، والتمكين الإجتماعى يسعى إلى مشاركة المرأة في إتخاذ القرارات علي المستوي الأسري والمجتمع المحلي وزيادة فرص مشاركة المرأة في منظمات المجتمع المدني، والتمكين السياسى والقانوى يسعى الى تعظيم المشاركة السياسيه للمرأة إستكمالاً لمسيرة الديموقراطيه(المعايطة،٢٠١٢ : ٣٢٠).

وفى ظل تحديات التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ظهرت الحاجة إلى ضرورة إحداث التمكين الزراعى للمرأة الريفية العامله بالزراعه وهو يختلف عن التمكين الإجتماعى والإقتصادى والسياسيى، ومن ثم سوف يتم الإشارة إلى مفهوم التمكين الزراعى للمرأة الريفية العامله بالزراعه.

ثالثا: تمكين المرأة الريفية زراعياً.

يقصد بة أن تكون المرأة الريفية العاملة بالزراعة قادره على المشاركه على نحو كامل فى عملية التنمية الزراعية، من خلال تقليل الفجوه بين الرجل والمرأة عن طريق إعطائها القدره على الإختيار وإتخاذ القرارات المتعلقة بالإنتاج ،والقدرة على الحصول على صك ملكية أوحيازة الأرض الزراعية ، والقدرة على التحكم فى الدخل الناتج عن ما تقوم بإنتاجه، وإمكانية التمتع بالوقت بجانب العمل فى الزراعة، وإعطائها مساحة من الحريه للقدره على عرض آرائها وأفكارها، والمشاركة فى المنظمات الإجتماعيه والنقابيه كإمرأة عاملة فى الزراعة وليست مجرد عاملة بدون أجر(international food policy Research, 2012 :٤).

أبعاد ومؤشرات مقياس التمكين الزراعى للمرأة العاملة بالزراعة.

١. الإنتاج (قدرة المرأة على إتخاذ القرارات المتعلقه بالانتاج)
٢. الموارد أو المصادر(ملكية الأصول ، شراء، بيع، أو إستبدال الأصول /حرية التصرف وإتخاذ القرار فيما يخص المدخرات البنكية).
٣. الدخل (القدره على التحكم والتصرف فى الدخل).
٤. القيادية (العضويه فى المنظمات/ القدره عرض آرائهن وأفكارهن.
٥. الوقت(من حيث ضغط العمل ، والترفيهة) (Alkir et al ,2013: 38).

الاقسام الفرعية لمقياس التمكين الزراعى للمرأة الريفية العاملة بالزراعة: ينقسم مقياس التمكين الزراعى للمرأة الريفية إلى قسمين فرعيين كما بالشكل (١) أولاً (WEAI) وهو مكون من خمسة أبعاد بمؤشراتها تقيس مدى التمكين الزراعى للمرأة العاملة بالزراعة ثانياً: وهو المقياس الفرعى لتحديد الفجوه التميزيه بين الرجل والمرأة (الجندر) لنفس الأسرة الواحدة وهو(GPI).

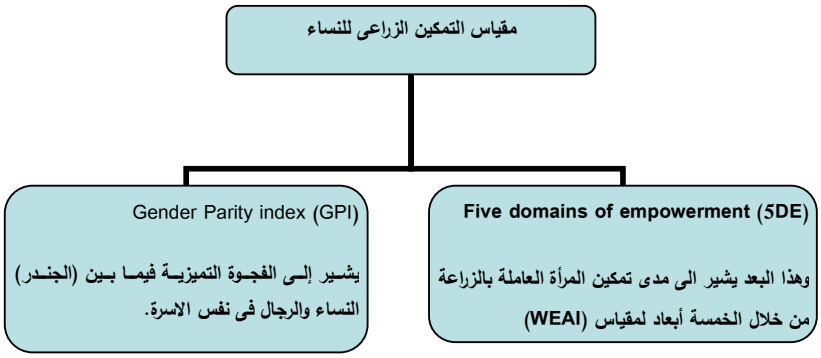

شكل (١): الأقسام الفرعية لمقياس التمكين الزراعى للمرأة الريفية العاملة بالزراعة

وقد نشأ هذا المقياس لمحاولة تحقيق هدف المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة كأحد تحديات التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ حيث ما زالت المنطقة العربية تتسم بتفاوتات حاده ، وتتعلق هذه التفاوتات بالمستويات العامة للتنمية والتقدم الذى تم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ومن ثم ظهور تحديات ما بعد عام ٢٠١٥.

رابعاً: تحديات ما بعد عام ٢٠١٥.

قد شكل إعلان الألفية علامة فارقة فى تعاون الأسرة الدولية مع بداية القرن الحادى والعشرين حيث تم إطلاق مجموعة الأهداف التنموية العلمية والقابلة للقياس متضمنة التعليم والأطفال والغذاء والمرأة والسكان والتنمية الإجتماعية وهى عبارة عن غايات حددها العالم بشروطها الكمية والزمنية لمعالجة الفقر والجوع والمرض ولتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وبناء الشركات العالمية لأجل التنمية (تقرير الأهداف الإنمائية للألفية :٢٠١٠ ، ٨).

والمقصود بتحديات ما بعد عام ٢٠١٥ الأهداف والغايات لعام ٢٠١٣ التى لم يتم التمكن من تحقيقها بالقدر المرغوب بة وهو ما يشكل تحدياً بحلول عام ٢٠١٥، وتشمل إنخفاض معدلات الفقر وتعميم التعليم الابتدائى وتعزيز المساواة بين الجنسين وتقليل الوفيات بين الاطفال وتحسين الصحة النفاسية ومكافحة فيروس

نقص المناعة البشرية (الايدز) والملاريا وغيرها من **الأمراض** وكفالة الاستدامة البيئية حيث تحقيقها يعد معبر للوصول للتنمية المستدامة (الأهداف الأنمائية للألفية ، ٢٠١٣: ٧،٥٢).

وفى إطار هذة الحقائق والمعطيات لابد من الإتجاة الى تعزيز دور المرأة الريفية بالزراعة نظراً لأن الإقتصاد المصرى هو إقتصاد معتمد على الزراعة بشكل كبير، ومن ثم فالإتجاة نحو تمكين المرأة زراعياً يعود بزيادة الانتاجية الزراعية وتحسين الوضع الإقتصادى والإجتماعى للمرأة الريفية. ومن ثم سوف يتم إستعراض بعض الدراسات التى تناولت دراسة هذا الموضوع:

الإستعراض المرجعى للدراسات السابقة : تشير كل من (خير الدين ، والليثى: ٢٠٠٨) الى أن تركيز النساء فى الأعمال الزراعية بمصر أكثر من الذكور، حيث تشير الى أن ٨٣,٢% من النساء يعملن بالزراعة منهن ٣٥,٩%يعملن بدون أجر بينما ٢,٥% يعملن بأجر فى الزراعة و ٤٠,٢%تعملن لحساب أنفسهن فى أنشطة زراعية فى حين أن أقل من نصف الرجال يشتغلون بالزراعة ٤٣,٣%.

وأشارات دراسة (منصور ، ٢٠٠٥) الى أن المرأة الريفية بمصر تقوم بتصنيع المنتجات الغذائية الزراعية ومنتجات الألبان وتجفيف الخضراوات والفاكهة كمصدر لزيادة الدخل.

وتشير (عبد القادر،٢٠١٠) أن الريفيات بقرى الدراسة بمحافظة القليوبية تقوم بتسويق أنواعاً متعددة من المنتجات الزراعية حيث أحتلت محاصيل الخضر المرتبة الأولي، ويليها الألبان ومنتجاتها، ثم الدواجن والطيور، ثم البيض، في حين جاءت المحاصيل الحقلية ومحاصيل العلف ثم الفاكهة وتسويق المواشي والحيوانات المنزلية علي الترتيب بالإضافة الى أنها تقوم بالأنشطة التالية جمع وفرز المنتج الزراعى ، والتعبئة، وعرض المنتج الزراعي و تدبير التمويل اللازم للتسويق ثم نقل المنتج للسوق

وتوضح دراسة (سليم و السيد ، ١٩٩١: ١٣) الى أن مساهمة النساء فى انتاج محصول الفول البلدى بلغت ٢٢,٩% بينما كانت حوالى ٤٠,٤% لمحصول العدس وحوالى ٣٣,١% لمحصول الفول السودانى بمحافظة الشرقية .

وتشير دراسة (السيد ،٢٠١٢: ٢٦) إلى أن ٨٨% من الإناث تقع فى المستوى العالى من عملية الإنتاج لمحصول القمح وهو البند الأول من بنود توافر الغذاء بمحافظة أسيوط مقابل ٥١% من الإناث بمحافظة المنيا.

وتشير دراسة (Alkir, 2013: 14_18) أن ٣٩% من النساء بالعينة المختارة ببنجلاديش تم تمكينهن زراعياً مقابل ٦١% لم يتم تمكينهن، وتم تفسير هذه النتيجه كالتالى وجود ٣٠,٦% من النساء يقعن فى المستوى المنخفض من حيث القيادية وإمتلاك المصادر ، و٤٥% من النساء غير قادرات على التصرف فى الحساب الإئتمانى ، ونصف العينة من النساء لايوجد لهن إنتماء بالمنظمات الإقتصادية والإجتماعية.

لهذا وفى ضوء نتائج الدراسات السابقة الخاصة بمؤشرات التمكين الزراعى للنساء بصوره منفرده يتضح أن النساء الريفيات قوة لا يستهان بها من حيث نسبة مشاركتهن فى العمليات الزراعية لهذا كان من الضرورى معرفة أنماط وأوضاع تمكين النساء الريفيات زراعياً، وجوانب القوة والضعف والفرص والتحديات للتمكين الزراعى للريفيات العاملات بالزراعة.

الطريقة البحثية

أولا: مجال البحث وإختيار العينة:

١- المجال الجغرافى للبحث : يدور هذا البحث حول قضية هامة الا وهى التمكين الزراعى للمرأة الريفية العاملة بالزراعة لهذا سوف يتم إختيار منطقة البحث وفقاً للمعيار الأكثر تحديداً للتمكين الزراعى للنساء وهو حيازة الأرض الزراعية لهذا تم ترتيب محافظات الوجة القبلى، وإختيار أعلى المحافظات من حيث النسبة الأعلى للحيازات الأرضية وفقاً للكيان القانونى للإناث.

ووفقاً لبيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء فأن أعلى المحافظات بعد ترتيب محافظات الوجه القبلى وفقاً للحيازة المملوكه للإناث بالكامل هى محافظة المنيا بعدد ٦٣٤٦٠ حيازة للإناث، وتم إستبعاد مؤشر الحيازة المستأجرة بالمشاركة حيث أن أساس التمكين الزراعى للمرأة الريفية العاملة بالزراعة يقيس الإدارة الفعليه للأرض بالإعتماد على الذات (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، ٢٠١٣ : بيانات غير منشورة).

وتعذر على الباحثة الحصول على نفس البيانات على مستوى المراكز والقرى لذلك تم إختيار المراكز والقرى بشكل عشوائى، ومن ثم تم إختيار أربعة مراكز وقرية من كل مركز وهى كالتالى: قرية (أبو بشت) بمركز مغاغة، قرية (البسقلون) بمركز العدوة، وقرية (بنى عمار) بمركز مطاى، قرية (بنى خالد) بمركز سمالوط (مديرية الزراعة بالمنيا، ٢٠١٤).

٢- المجال البشري وطريقة إختيار العينة: إشتمل المجال البشرى للبحث على عينة من النساء الريفيات الحائزات للأرض الزراعية من واقع سجل الحيازات بالجمعية التعاونية الزراعية بالقرى المختارة وهى(أبو بشت ، البسقلون ، بنى عمار، بنى خالد) بمركز (مغاغة ، العدوة ، مطاى ، سمالوط) بمحافظة المنيا وبلغ عددهم ٣٨٠ مبحوثة تم إختيارهم بطريقة عشوائية منتظمة من واقع سجل الحيازات الزراعية وفقاً لكسر المعاينة (sampl fraction) (بركات , ٢٠٠٠: ٤٥) وهو ١٠% من حجم الشامله البالغة ٣٨٠٠ حائزة كما هو موضح بالجدول رقم (١) .

جدول رقم (١): شاملة وعينة البحث

المركز	القرية	حجم الشاملة	حجم العينة
مغاغة	أبو بشت	١٠٠٠	١٠٠
العدوة	البسقلون	١٢٠٠	١٢٠
مطاى	بنى عمار	٦٩٠	٦٩
سمالوط	بنى خالد	٩١٠	٩١
الإجمالى		٣٨٠٠	٣٨٠

المصدر: مديرية الزراعة المنيا، بيانات غير منشورة

٣- المجال الزمني: ويقصد به الفترة الزمنيه التي تم خلالها جمع البيانات الميدانيه حيث تم خلال شهر سبتمبر لعام ٢٠١٤.

ثانيا: نوع الدراسة والمنهج المستخدم: تعد هذه الدراسة من مجموعة الدراسات الوصفية والتحليلية لأنها قامت بإختبار فروض لمتغيرات ذات علاقة بالدرجة الكلية للتمكين الزراعى للمرأة الريفية حسب فروض البحث.

ثالثا: أدوات جمع البيانات: تم جمع البيانات بالمقابلة الشخصية للمبحوثات بإستخدام إستمارة إستبيان تم إعدادها وفقا لأهداف البحث وتم إختبارها مبدئيا على أربعون مبحوثه.

رابعا: الأدوات الإحصائية المستخدمة في البحث: إستخدم فى تحليل بيانات البحث إختبار معامل الإرتباط البسيط لبيرسون، المتوسط الحسابى، الدرجة المعيارية المعدلة (Z_ score) ، كما تم إستخدام العرض الجدولى بالأعداد والتكرارات والنسب المئوية لعرض النتائج وتحليل(sowt).

خامساً: المفاهيم الإجرائية وتعاريفها وكيفية قياسها:

١. المتغير التابع (التمكين الزراعى للمرأة الريفية العاملة بالزراعة) : يقصد بة أن تكون المرأة الريفية التى تعمل بالزراعة قادرة على المشاركة على نحو كامل فى عملية التنمية الزراعية عن طريق إعطائها القدرة على القيام بعمليات الانتاج وإتخاذ القرارات المتعلقة بالإنتاج ، والقدرة على الحصول على صك ملكية أوحيازة الأرض الزراعية، والقدرة على التحكم والتصرف فى الدخل، وإمكانية التمتع بالوقت بجانب العمل، وإعطائها مساحة من الحرية فى التعبير عن آرائها وأفكارها، والمشاركة فى منظمات المجتمع المدنى، ومن ثم تمكينها زراعياً وزيادة الإنتاجية الزراعية(Alkir, 2013: 14_18).

وتم قياس التمكين الزراعى للمرأة الريفية العاملة بالزراعة من خلال تطبيق مقياس women Empowerment in Agriculture index المكون من خمسة أبعاد، ولكن لجاءت الباحثة الى إجراء تغير فى بعض العبارات والدراجات الخاصة بالإستجابات بما يتوافق مع ظروف المجتمع المصرى والمرأة الريفية وإجراء صدق وثبات للمقياس، وتم القياس على النحو التالى:

١.١: الإنتاج : ويقصد بة قدرة المرأة على قيامها بالمراحل الخاصة بالإنتاج المحصولى والقدرة على تنفيذ القرار، وتم التعبير عنة من خلال مؤشرين:

أ. قيامها بالمراحل المتعلقة بالإنتاج: بما أن كل مرحلة من مراحل الإنتاج المحصولى قد يكون للمرأة دوراً فى بعضها والبعض الأخر ليس لها دور، لهذا تم عرض المراحل وسؤال المبحوثة عن قيامها بكل مرحلة متمثلة فى (الحرث – الزراعة – التسميد – العزيق- الرى – مقاومة الأفات - الحصاد – الدراس – نقل المحصول- التخزين) وتم إعطاء الإستجابات التالية (لا أفعل ، نادراً ما أفعل ، أحيانا ما افعل ، دائماً افعل) الدرجات التالية على الترتيب (١_٢_٣_٤) ويقصد هنا بنادراً (قيامها بمرحلة واحدة) أحياناًً(قيامها بمرحلتين الى ثلاث مراحل) دائماً(أربع مراحل فأكثر) إعتماداً على مؤشرات دراسة (مجلس الوزراء ، ٢٠١١ : ٩٨).

ب. القائم بتنفيذ القرارات : وتم سؤال المبحوثة من القائم بتنفيذ القرار فيما يتعلق بالبنود التالية(إختيار نوع المحصول المنزرع _ القائم بتسويق المحصول _ تحديد كمية المحصول المخزن للبيت_ بيع الأغنام والماعز

_ بيع منتجات الالبان_ بيع البيض_ العسل) وإعطاء الإستجابات التالية (لا أفعل ، نادراً ما أفعل ، أحيانا ما أفعل ، دائماً أفعل) الدرجات التالية على الترتيب(١_٢_٣_٤) ويقصد هنا بنادراً (إتخاذها قرار واحد) أحياناً(إتخاذها من قرارين إلى ثلاثه) دائماً(أربع قرارات فأكثر).

١.٢ : الموارد: ويقصد بة إمتلاك المرأة الريفية لبعض المقتنيات ذات القيمه الماديه ومدى قدرتها على التصرف بها، وتم قياسة بسؤال المبحوثة عن إمتلاكها لبعض المقتنيات التاليه(منزل _ محل _ عربة _ جرار _ ماكينه دراس _معدات تستخدم فى الحقل _ الرقم الخام من الثروة الحيوانيه(ماعز _خراف _ طيور _ جمال _ أبقار _ جاموس _غيرها تذكر) وتم سؤال المبحوثه عن طبيعة الملكيه لهذه المقتنيات(ملكية فردية / أم مشاركة) وإعطائها الدرجات (١،٢) على الترتيب.

أما عن القدرة على التصرف فى هذة الممتلكات تم سؤال المبحوثة هل لديها حرية التصرف فى بيع أو شراء إى من هذة المقتنيات السابقة وإعطيت الإستجابات (نعم ، لا) الدرجات (٢، ١) على الترتيب.

١.٣: الدخل : ويقصد بة مدى قدرة المرأة الريفية على إمكانية إتخاذ قرارات التصرف فى الدخل الناتج عن بيع محاصيل الغذاء أو المحاصيل النقدية أو تربية الثروة الحيوانية أو منتجاتها من الألبان وتم إعطاء الإستجابات التالية (لا أتدخل فى اتخاذ القرار _ أتدخل ولكن فى قرارات محدودة جداً(قرار أو أثنين) _ أتدخل ولكن فى بعض القرارات(ثلاث قرارات) _ أتدخل فى الغالبية العظمى من القرارات (أربعة قرارات فأكثر) _ أتدخل فى كل القرارات) الدرجات التالية على الترتيب(١_٢_٣_٤_٥).

١.٤: القيادة: وتم قياسة من خلال السؤال عن الإنضمام إلى أحد منظمات المجتمع المدنى التى تأخذ الطابع الرسمى لأداء خدمة للأفراد بالمجتمع والقدرة على التعبير عن أفكارهن فيما يتعلق ببعض القرارات وتم قياسة من خلال مؤشرين:

أ. العضوية بالمنظمات:ويقصد بة الإشتراك فى واحدة على الأقل من أحد المنظمات أو الجمعيات التالية (المنتجين الزراعيين _ التسويق _مستخدمى المياة _ الجمعيات الخيرية _ المنظمات النسائية _ أخرى) عبر إعطائها درجه واحده عن كل إشتراك وفى حالة عدم الإشتراك تأخذ القيمه صفر.

ب. القدرة على التعبير عن أفكارها وآرائها : ويقصد بة القدره على التحدث بثقه والقدره على عرض آرائها وأفكارها فيما يخص القرارات المتعلقه بالعمل الزراعى وتشمل قرارات(طريقة الحفاظ على تقاوى العام القادم، طريقة التخزين، إختيار ميعاد تسويق المحصول، تحديد كمية الإستهلاك للمنزل من المحصول، تحديد نوع المحصول المنزرع العام القادم، تحديد أى المصادر يباع لة المحصول، أوجة إنفاق الدخل الناتج عن بيع المحصول، إدخار مبلغ للزراعة القادمة ، تحديد المساحة المنزرعه لكل محصول) وتم قياسه من خلال إعطاء الإستجابات التالية(لا أستطيع التدخل وعرض أرائى _ أتدخل وأعرض أرائى ولكن فى قرارات محدوده(قرار أو أثنين) _ أتدخل ولكن فى بعض القرارات(ثلاث قرارات) _ أتدخل فى الغالبية العظمى من القرارات (أربعة قرارات فأكثر) _ أتدخل فى كل القرارات) الدرجات التالية على الترتيب(١_٢_٣_٤_٥).

١.٥ : الوقت: يشير إلى الوقت المخصص للمهام الإنتاجيه والمنزليه بالإضافه إلى درجة الرضا عن الوقت المتبقى للقيام بالأنشطه الترفيهيه مثل مشاهدة التليفزيون وسماع الراديو ورؤية الأفلام وزيارة الجيران وتم قياسة من خلال مؤشرين:

أ: ضغط العمل: ويقصد بة وقت أداء المهام والأعمال الزراعية محسوبة بعدد الساعات حيث تم سؤال المبحوثة عن عدد ساعات الوقت المخصص لأداء المهام الزراعية والمنزلية معاً يومياً، وذلك لأن هناك بعض الأعمال الزراعية موسميه ولا تتطلب العمل اليومى بعكس الأعمال المنزليه التى تتطلب أدائها بشكل يومى، وتم الإستناد إلى قانون العمل المصرى المحدد لعدد ساعات العمل اليوميه بثمانية ساعات يومياً على الرغم من أن المادة(٩٧) من قانون العمل أشارات الى إستثناء العاملات فى الزراعة البحته من تطبيق أحكام القانون والإستفادة منة لصالح العاملات بالزراعة (الشاذلى: ٢٠١٣، ١٣).

ووفقاً لهذا تم إعطاء الإستجابات(ثمانية ساعات عمل، أكثر من ثمانية ساعات عمل) الدرجات التالية(٢، ١) على الترتيب وفقاً لتوجهات قانون العمل بأن عدد ساعات العمل أكثر من ثمانية ساعات يشكل عبء وعنف ضد المرأة.

ب: وقت الترفيهيه: ويشير إلى الوقت المتبقى بعد أداء المهام الزراعيه والمنزليه وتقوم بتمضيته فى الأنشطه الترفيهيه مثل مشاهدة التليفزيون والإستماع للراديو زيارة الجيران للترفيهة وتم قياسة من خلال سؤال المبحوثة هل هى راضية عن الوقت المخصص لهذة الأنشطة الترفيهية على مقياس مكون من ثلاث إستجابات (راضية _ راضية لحد ما_ غير راضية) وإعطاءة الإستجابات الدرجات التالية(٣, ٢ , ١) على الترتيب.

وتم معالجة كل متغير على حدة باستخدام أسلوب المعايرة القياسية Z-SCORE للقيم الأصلية بقيمتها المناظرة مع إضافة ثابت، وإستخدام المجموع الكلى لهذه المتغيرات لتعبر عن الدرجة الكلية للتمكين الزراعى للمرأة الريفية العاملة بالزراعة وتقسيمها إلى تمكين(منخفض ، متوسط، مرتفع).

رابعاً: المتغيرات المستقلة :

١. **عمر المبحوثة :** سن المبحوثة وقت جمع البيانات وعبر عنه بالرقم الخام.

٢. **عدد سنوات تعليم المبحوثة :** ويقصد به عدد سنوات التعليم الرسمي التي أتمتها المبحوثة وعبر عنه بالرقم الخام.

٣. **عدد مصادر المعلومات الزراعية**: ويقصد بة عدد المصادر التى تتلقى المبحوثة منها المعلومات الخاصة بعملها بالأرض الزراعية وعبر عنها بالرقم الخام لعدد المصادر.

٤. **إجمالي الحيازة الزراعية:** تم إستخدام الرقم الخام الذى ذكرته المبحوثة معبراً عن الحيازة الزراعية مقدرة بالقيراط.

٥. **درجة الاتصال بالمرشد أو المرشدة الزراعية** : ويقصد بة مدى الإتصال بالمرشدين الزراعين طلباً للمعلومة الزراعية وذلك على مقياس مكون من الإستجابات التالية(دائما_ أحياناً _ نادرا _ لا) وإعطائها الدرجات التالية (٤_٣_٢_١) على الترتيب.

٦. **مدة الخبرة فى العمل الزراعى**: تم إستخدام الرقم الخام الذى ذكرته المبحوثة معبراً عن مدة العمل الفعلى فى زراعة الأرض وإتخاذ وتنفيذ القرارات المتعلقة بالعمل الزراعى مقدرة بعدد سنوات الخبرة.

خامساً : متغيرات وصف عينة البحث :

١-**نوع الأسرة**: ويقصد به ما إذا كانت الأسرة بسيطة أو مركبة وقد أخذت الأرقام (٢، ١) للترميز فقط على التوالى.

٢-**السن الحالى للمبحوثة** : ويقصد بة العمر الحالي للمبحوثة مقاساً بعدد السنوات الخام للعمر وقت جمع البيانات.

٣-**عدد الأبناء فى الاسرة :** وعبر عنة بالرقم الخام لعدد الأبناء الإناث والذكور في الأسرة.

٤-**هجرة الأزواج والأبناء الذكور**: ويقصد بة إنتقال الزوج أو الابناء الذكور بالأسرة إلى محافظة أخرى أو من دولة إلى أخرى للبحث عن عمل حيث إعطيت الاستجابات (نعم ,لا) الدرجات (١ , ٢) على التوالى للترميز فقط

٥-**تعدد الزوجات :** ويقصد بة عدد الزوجات فى عصمة الزوج فى نفس الوقت حيث إعطيت الاستجابات (يوجد تعدد ،لا يوجد) الدرجات (١،٢) على التوالى للترميز فقط.

وصف عينة البحث من النساء الريفيات العاملات بالزراعة :

تشير البيانات الواردة بجدول (٢) الى توزيع المبحوثات بعينة البحث وفقاً لبعض خصائصهن كما يلى:

١. **نوع الأسرة :** تبين أن أكثر من نصف العينة (٦٥%) يقعن في فئة الأسر البسيطة، مقابل ٣٥% من الأسر تقع فى فئة الأسر الممتدة بقرى الدراسة بمحافظة المنيا، وقد يرجع ذلك إلى إنخفاض المستوى التعليمي والإقتصادي لغالبية أفراد العينة ولا يمكنهم من الإستقلال والعيش بمفردهم.

٢. **السن الحالى** : إتضح أن ما يقرب من ثلاثة أرباع العينة (٧٨%) تقعن في فئة السن من (٤٠- ٤٩) سنة، وهو ما يمكن تفسيره بأنه حينما تكون المرأة الريفية حائزه للأرض الزراعيه وتديرها وتعمل بها يشترط أن تكون متقدمه فى العمر.

٣. **عدد الأبناء فى الأسرة** : أكثر من ثلاثة أرباع العينة (٨٠%) من الأسر بقرى الدراسة لديهم ستة أبناء فأكثر حيث يشير إلى الرغبة فى إنجاب المزيد من الأبناء وإعتبارهم سند وعون للأباء ومصدر لدخل الأسرة.

٤. **هجرة الأزواج والأبناء الذكور**: وعن الهجرة للأزواج توضح النتائج أن ٧١% من العينة أزواجهن أو أبنائهن الذكور يعملوا بالخارج بإحدى الدول العربية أو الهجرة الداخليه بين المحافظات فهناك عزوف عن العمل الزراعى بالنسبة للشباب الريفي، ومن ثم فأن عبء زراعة الأرض يقع على عاتق المرأة الريفية ، وهو ما أتفق مع نتائج (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء , ٢٠١١ : ١٤٧) والذى أشار إلى أن ٦٢,٦% من النساء فى الريف يقعن فى فئة العمل الأسرى غير مدفوع الأجر.

٥. **تعدد الزوجات:** أما عن تعدد الزوجات تشير النتائج الواردة بجدول (٢) إلى أن ٨% من العينة يوجد بها تعدد زوجات، وهو ما يوضح مدى العنف الذى تقابل بة المرأة الريفية حتى وإن كانت النسبة قليله ٨% فقط من العينة.

جدول (٢): توزيع المبحوثات بعينة البحث وفقاً لبعض خصائصهن

المتغيرات	عدد	%
نوع الاسرة		
بسيطة	٢٤٧	٦٥
ممتدة	١٣٣	٣٥
الإجمالى	٣٨٠	%١٠٠
السن الحالى		
٣٠ -٣٩ سنة	٢٥,٦	٦,٧
٤٠- ٤٩ سنة	٢٩٦,٤	٧٨
٥٠- فأكثر سنة	٥٨	١٥,٣
الإجمالى	٣٨٠	%١٠٠
عدد الأبناء فى الأسرة		
٤- ٥ فرد	٧٦	٢٠
٦- فأكثر فرد	٣٠٤	٨٠
الإجمالى	٣٨٠	%١٠٠
هجرة الأزواج والأبناء الذكور		
توجد هجره	٢٦٩,٨	٧١
لا توجد هجره	١١٠,٢	٢٩
الإجمالى	٣٨٠	%١٠٠
تعدد الزوجات		
يوجد تعدد	٣٠,٤	٨
لا يوجد	٣٤٩,٦	٩٢
الإجمالى	٣٨٠	%١٠٠

المصدر : جمعت وحسبت من إستمارات الإستبيان

النتائج ومناقشتها

أولاً : أنماط التمكين الزراعى للمرأة الريفية العاملة بالزراعة بقرى الدراسة :

تشير النتائج الواردة بجدول (٣) والخاصة بتوزيع المبحوثات وفقاً لأنماط التمكين الزراعى للمرأة الريفية العاملة بالزراعة إلى أن أكثر من ثلاثة أرباع العينة ٧٧% من النساء الريفيات تقعن فى المستوى المنخفض من التمكين الزراعى.

ويمكن تفسير هذة النتيجه وفقاً لنتائج جدول (٤) والخاصة بتوزيع المبحوثات وفقاً لمؤشرات التمكين الزراعى للريفيات منفرده إلى وجود ٦٦% من المبحوثات تقعن فى المستوى المتوسط من مؤشر الإنتاج حيث القدرة على أداء بعض المراحل من العمليات الزراعية والقدرة على إتخاذ القرارات الخاصة بالزراعة ، وهو ما يوضح أن المرأة الريفية حتى لو كانت تقوم بالغالبية العظمى من العمليات الزراعية حيث أنها حائزة وتقوم بزراعة أرضها بالإعتماد على النفس، إلا انها لا تمتلك السلطه لتنفيذ القرارات المتعلقة الخاصة بالزراعة وذلك وفقاً للعادات والتقاليد.

إضافة إلى وجود أكثر من ثلاثة أرباع العينة فى المستوى المنخفض من إمتلاك الموارد٧٦% كما هو موضح بنتائج جدول (٤) حيث هناك العديد من الصعوبات التى تحول دون وصول المرأة الريفية للموارد المالية وتحكمها فيها وتمنعها من الإستقلال المالى ومن ثم إدامة تبعية المرأة وهو ما أتفق مع نتائج (تقرير وصول المرأة للموارد المالية والاقتصادية وتحكمها فيها ،٢٠١٢: ٦)(تقرير تقدم المرأة العربية ، ٢٠٠٤).

هذا ويتضح من نتائج جدول (٤) إلى وجود٦٩% من المبحوثات تقعن فى المستوى المنخفض من مؤشر الدخل حيث عدم القدرة على التصرف فى الدخل الناتج عن بيع المحصول ؛ وهى نتيجه طبيعه لعدم القدرة

على تنفيذ القرارات وإن كانت تساهم أو تشارك فى إتخاذها.

بالإضافة الى وجود ٦٧% من المبحوثات تقعن فى المستوى المنخفض من مؤشر القيادة حيث عدم القدرة على المشاركة فى منظمات المجتمع المدنى أو القدرة على التواصل والذهاب الى أماكن تواجد المعلومة الزراعية ومن ثم عدم التعرف على ما هو جديد فى عالم الزراعة ويمكنها من أداء أعمالها بيسر، وهو ما أتفق مع نتائج (خير ،٢٠١٢) والتى أشارت إلى وجود معوقات إجتماعية وإقتصادية تمنع المرأة الريفية من الوصول إلى التكنولوجيا المعرفية التى تساعدها على أداء أعمالها الزراعية.

إضافة إلى قيامها بالعديد من الأنشطة المتمثله فى الأنشطة المزرعية و الإنتاجية التى تتم داخل المنزل وخارجه من تربية حيوانات ودواجن، وتنفيذ أنشطة ومشروعات إنتاجية صغيرة، وقيامها بتسويق بعض المنتجات الزراعية من حبوب، وخضروات، إضافة إلى الدور الإنجابى وتربية الأبناء ورعايتهم ، وهو ما يفسر وجود ٧٩%من المبحوثات فى المستوى المرتفع من ضغط العمل نظراً لكثرة وتعدد الأدوار التى تقوم بها المرأة الريفية وهو ما أتفق مع نتائج تقرير(مركز البحوث الزراعية ،٢٠١٣).

ومحصلة لهذه النتائج والمعطيات هو ما يفسر وجود ٧٧% من المبحوثات فى المستوى المنخفض من التمكين الزراعى للمرأة الريفية العاملة بالزراعة.

جدول (٣): توزيع المبحوثات وفقا لانماط التمكين الزراعى للمرأة الريفية العاملة بالزراعة

فئات التمكين	العدد	%
تمكين منخفض(٢٠٥_ ٢١٥) درجة	٢٩٢,٦	٧٧
تمكين متوسط(٢١٦_ ٢٢٦) درجة	٦٤,٦	١٧
تمكين مرتفع (٢٢٧_ فاكثر) درجة	٢٢,٨	٦
الإجمالى	٣٨٠	١٠٠

المصدر : جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان

جدول (٤): توزيع المبحوثات وفقاً لمؤشرات مقياس التمكين الزراعى للمرأة الريفية العاملة بالزراعة

	العدد	%
المؤشر الأول: الانتاج		
مستوى منخفض(٠ -٢٢) درجة	٧٢	١٩
مستوى متوسط (٢٣-٤٥) درجة	٢٥٠	٦٦
مستوى عالى (٤٦- فأكثر) درجة	٥٨	١٥
الاجمالى	٣٨٠	١٠٠
المؤشر الثانى: الموارد		
مستوى منخفض(٦٠-١١٠) درجة	٢٨٩	٧٦
مستوى متوسط(١١١-١٦٠) درجة	١٩	٥
مستوى عالى(١٦١- فأكثر) درجة	٧٢	١٩
الاجمالى	٣٨٠	١٠٠
المؤشر الثالث: الدخل		
مستوى منخفض(١- ٩) درجة	٢٦٢	٦٩
مستوى متوسط (١٠-١٨) درجة	٥٠	١٣
مستوى عالى (١٩- فأكثر) درجة	٦٨	١٨
الاجمالى	٣٨٠	١٠٠
المؤشر الرابع: القيادة		
مستوى منخفض(٠- ٧) درجة	٢٥٤	٦٧
مستوى متوسط(٨- ١٥) درجة	٦٥	١٧
مستوى عالى(١٦- فأكثر) درجة	٦١	١٦
الاجمالى	٣٨٠	١٠٠
المؤشر الخامس: الوقت		
مستوى منخفض(١-٢) درجة	١٩	٥
مستوى متوسط (٣-٤) درجة	٦١	١٦
مستوى مرتفع (٥-فأكثر) درجة	٣٠٠	٧٩
الاجمالى	٣٨٠	١٠٠

المصدر : جمعت وحسبت من إستمارات الإستبيان

ثانياً: التعرف على طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة المدروسة والدرجة الكلية للتمكين الزراعى للمرأة الريفية العاملة بالزراعة بقرى الدراسة .

ينص الفرض الاحصائى على " أنة لا توجد علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة المدروسة والدرجة الكلية للتمكين الزراعى للمرأة الريفية العاملة بالزراعة".

ولإختبار صحة هذا الفرض تم إستخدام إختبار معامل الإرتباط البسيط لبيرسون للمتغيرات الكمية، وقد أوضحت نتائج جدول (٥) وجود علاقة إرتباطية طردية معنوية بين كل من عمر المبحوثة ، عدد مصادر المعلومات الزراعية، حجم الحيازة الزراعية ، مدة الخبرة فى العمل الزراعى وبين الدرجة الكلية للتمكين الزراعى للمرأة الريفية العاملة بالزراعة، وكانت قيم معامل الإرتباط البسيط على التوالى ٠.٢٣١، ١.٠١١ ، ٠.٧٣٦، ٠.٢٦٠ وجميعها معنوية عند مستوى ٠.٠٥ . ووفقاً لهذه النتيجة لا يمكن رفض الفرض الإحصائى السابق كليا وإنما يمكن رفضة بالنسبة للمتغيرات السابقة، وإمكانية قبول الفرض البحثى البديل والقائل بوجود علاقة معنوية ويمكن تفسير هذة النتائج كالتالى.

عمر المبحوثة : بزيادة عدد سنوات عمر المبحوثة يزداد تمكينها زراعياً ، ويمكن تفسير هذه النتيجه بتقدم المرأة الريفية فى العمر تزداد خبراتها فى العمليات الزراعية متمثله فى الممارسات الزراعية بداءاً من الزراعة حتى بيع المحصول، و تقل الأعباء المنزليه الملقاة على عاتق المرأة الريفية إما نظراً لكبر الأبناء أو نظراً لوجود زوجات الأبناء وقيامهم بجانب كبير من الأعباء المنزلية ، ومن ثم الرضا عن الوقت المتبقى بعد القيام بالأعمال المزرعيه وهو مؤشر هام من الخمس موشرات لقياس الدرجة الكلية للتمكن الزراعى للمرأة الريفية.

عدد مصادر المعلومات الزراعية: بزيادة عدد مصادر المعلومات الزراعية تستفيد المرأة الريفية عن طريق زيادة الإنتاجيه والقدرة على إتخاذ القرارات السليمة فيما يخص الجوانب الزراعية الإنتاجية نظراً لوجود ثورة تكنولوجية زراعية من هواتف محمولة وشبكات زراعية متخصصة وقنوات فضائية زراعية تشكل مصادر هامه لزيادة معارف ومعلومات المرأة الريفية، وهى مصادر تأتى إلى المرأة الريفية إينما وجدت، ولكن هناك العديد من المشاكل التى تعترض عمل المرأة الريفية بالزراعة، ولا تسطيع تلك المصادر من توفير حلول لها لإنها مصادر ذات طبيعة إتصال من طرف واحد، بالإضافة الى إختلاف إحتياجات المرأة الريفية العاملة بالزراعة من قرية إلى أخرى ومن مجتمع الى أخر.

حجم الحيازة الزراعية بالقيراط: بزيادة حجم الحيازة الزراعية للمبحوثة يزداد تمكينها زراعياً حيث زيادة الإنتاجيه ومشاركتها فى إتخاذ القرارات وزيادة الدخل المادى على الرغم من المجهود البدنى فى المقابل الذى يقع على عاتق المرأة الريفية.

مدة الخبرة فى العمل الزراعى : يمكن تفسير هذة النتيجة أنة كلما تقدمت النساء بالعمر وإزدات مدة خبرتها فى العمل الزراعى من حيث إتخاذ القرارات المتعلقة بالإنتاج والقدرة على مقابلة المشكلات الزراعية هذا يجعلها أقدر على إتخاذ القرارات السليمة فيما يخص العمليات الزراعية وكيفية التصرف فى الدخل ومن ثم الإتجاة نحو تمكينها.

جدول (٥): قيم معاملات الإرتباط البسيط بين المتغيرات االمستقلة والدرجة الكلية للتمكين الزراعى للمرأة الريفية العاملة بالزراعة

المتغيرات المستقلة	قيمة معامل الإرتباط البسيط
عمر المبحوثة	*٠.٢٣١
عدد سنوات تعليم المبحوثة	٠.١١٢
عدد مصادر المعلومات الزراعية	*١.٠١١٠
حجم الحيازة الزراعية بالقيراط	*٠.٧٣٦
درجة الاتصال بالمرشد أو المرشدة الزراعية	٠.٠١٥٠
مدة الخبره فى العمل الزراعى	*٠.٢٦٠

*** معنوى عند ٠.٠٥**

المصدر: جمعت وحسبت من إستمارات الإستبيان

ثالثاً : التعرف على جوانب القوة والضعف والفرص والتحديات للتمكين الزراعى للمرأة الريفية العاملة بالزراعة بقرى الدراسة:

فى ظل تعدد المؤسسات والمتغيرات المرتبطه بتمكين المرأة الريفية زراعياً تم تناول جوانب القوة والضعف والفرص والتحديات (تحليل sowt) وهى عبارة عن أداة تحليله توفر الأفكار والسيناريوهات والمخاطر المستقبليه التى يجب تجنبها عند وضع البرامج التنموية وإستغلال الفرص ونقاط القوة.

وبما أن التمكين الزراعى للريفيات يهدف إلى تقليل الفجوة بين الجنسين فيما يخص المدخلات الزراعية ومن ثم زيادة مشاركة الريفيات فى التنمية الزراعية وزيادة الإنتاجيه وتحسين مستوى معيشتهن لهذا كان من الضرورى معرفة نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات التى تقف عقبة أمام التمكين الزراعى لهن.

ومن هنا يوضح جدول رقم (٦) إلى جوانب القوة المتاحه مرتبة تنازلياً متمثلة فى وجود إسمائهن بسجل الحيازة الزراعية بنسبة ٥٦%، قدرتهن على أداء غالبية العمليات الزراعية إبتداء من زراعة المحصول الى حصاده وتخزينه وتسويقه بنسبة ٤٨%، الرغبة فى تغير الأوضاع الحالية لهن والبحث عن مصادر لزيادة الدخل بنسبة ٢٣%، إمتلاكهن ماكينة رى تقوم بتوفير مصاريف زراعة الأرض بنسبة٨%.

وتشير هذة النتائج من عناصر القوة الى إمكانية الإستفادة منها فى إعداد البرامج والخطط التى تهدف إلى تحسين وضع الريفيات حيث رغبتهن فى تغير الوضع المعيشى الحالى والإستعداد لتقبل وتبنى الجديد المفيد فى مجال الزراعة، إيضاً الإستفادة من وجود أسماهن فى سجل الحيازات وتوضيح الطرق لكيفية إستلام مخصصاتهم من الأسمدة والتقاوى كاملة، والإستفاده من الحصول على القروض التى تمكنهن من الحصول على الالات الزراعية التى تساهم فى إنجاز وأداء الأعمال الزراعية بمجهود أقل.

أما عن جوانب الضعف فيوضح جدول (٦) إلى ترتيبهن تنازلياً كالتالى: نقص فى أعداد المرشدات الزراعيات بنسبة ٨١%، العادات والتقاليد التى تمنع المرأة من الوصول إلى كل ماهو جديد ويخص العمل فى الزراعة بنسبة ٧٨%، الحيازات صغيرة الحجم والعائد المادى يكون قليل والمجهود أكبر بنسبة ٦٩%، المجهود البدنى لزراعة الأرض متعب بنسبة ٦٧%، الإجتماعات الإرشادية بالجمعية الزراعية للرجال دون النساء بنسبة ٣%.

وتشير إستجابات المبحوثات الى أن نقاط الضعف فى مجال تمكينهن زراعياً متمثلة فى ثلاث محاور أولاً: متعلق بالخدمة الإرشادية المقدمة لهن حيث نقص فى أعداد المرشدات، والمحور الثانى: متمثل فى الموارد المتاحة لديها حيث صغر حجم الحيازة الزراعية ومن ثم العائد النقدى ضعيف مقارنة بالمجهود البدنى، والمحور الثالث: متمثل فى بعض العادات والتقاليد التى تقف عقبه أمام المرأة الريفية حيث عدم القدرة على الذهاب إلى مصدر المعلومة فى مجال عملها الزراعى.

إما عن جوانب الفرص الممكن الإستفادة منها مستقبلياً لتمكين النساء الريفيات زراعياً تم ترتيبها كالتالى: السمع عن محاصيل جديدة يمكن زراعتها بنسبة ١٦% ، قروض بنك التنمية بنسبة ١٥%، مراكز الإرشاد موجودة بقرى قريبه منا بنسبة ٥%، إهتمام وزارة الزراعة بالمرأة الريفية بنسبة ٢%.

وتشير هذة النتائج الى أن المرأة الريفية لا يمكن تمكينها بمعزل عن حدوث تناغم مؤسسى بين الوزارات والسياسات الداعمة للمرأة الريفية، وما يجب تقديمة من خدمات ودعم مادى من قبل بنك التنمية والإئتمان الزراعى والمراكز الإرشادية.

وعن التحديات يوضح الجدول (٦) الى ترتيبها تنازلياً كالتالى: الأسمدة والتقاوى غير كافية للأرض بنسبة ٩٦%، عدم القدرة على تأجير الالات الزراعية الحديثة بنسبة ٦٧%، الضرائب على الارض مكلفة ٥٢%، خصوبة الأرض وجودتها منخفضة بنسبة ٤٩%، أسعار المحاصيل غير ثابتة بنسبة ١٧%.

وتشير هذة النتائج إلى أن التحديات أو التهديدات التى تعمل تحت ظلها المرأة الريفية فى مجال الزراعة متمثلة فى عدم توفير القدر المناسب من الأسمدة والتقاوى وهى من ضمن المدخلات الزراعية التى يعانى المزارعين رجالا ونساء منها، بالإضافة إلى التقلبات فى أسعار المحاصيل والمستلزمات الزراعية فى ظل التكاليف المتصاعدة نظراً لما يحدث فى عالم الإقتصاد حيث أن قطاع الزراعة مرتبط بكافة التحولات الإقتصادية والسياسية بالدولة. أما عن تدهور خصوبة التربة فهو نتيجة طبيعيه نظراً لكثرة التعديات على الأرض الزراعية وإستنزافها على مر السنوات وهو ما يستدعى ضرورة وضع وتقديم آليات وطرق لتجديد خصوبتها والحفاظ عليها.

جدول رقم (٦): جوانب القوة والضعف والفرص والتحديات للتمكين الزراعى للمرأة الريفية العاملة بالزراعة

جوانب القوة والضعف والفرص والتحديات	التكرار ن=٣٨٠	%	الترتيب
اولاً : جوانب القوة			
قدرتهن على أداء غالبية العمليات الزراعية أبتداء من زراعة المحصول الى حصاده وتخزينه وتسويقه.	١٨٥	٤٨	٢
إمتلاكهن ماكينة رى توفر من مصاريف زراعة الأرض	٣٢	٨	٤
الرغبة فى تغير الوضع الحالى لهن والبحث عن إى مصدر جديد لكيفية زيادة الدخل.	٨٩	٢٣	٣
أسمائهن الموجودة فى سجل الحيازة الزراعية تحفظ حقوقهن.	٢١٣	٥٦	١
ثانياً: جوانب الضعف			
نقص فى أعداد المرشدات الزراعيات بالقرية	٣١٠	٨١	١
الإجتماعات الإرشادية بالجمعية الزراعية للرجال دون النساء	١٤	٣	٥
الحيازات صغيرة الحجم والعائد المادى يكون قليل والمجهود أكبر	٢٦٥	٦٩	٣
المجهود البدنى لزراعة الأرض متعب	٢٥٨	٦٧	٤
العادات والتقاليد التى تمنع المرأة من الوصول إلى كل ماهو جديد ويخص العمل فى الزراعة	٢٩٩	٧٨	٢
ثالثاً: جوانب الفرص			
سمعنا عن محاصيل جديدة ممكن نزرعها	٦١	١٦	١
قروض بنك التنمية لكن الفائدة عالية	٥٨	١٥	٢
مراكز الارشاد موجودة بقرى قريبة منا	٢٢	٥	٣
إهتمام وزارة الزراعة بالمرأة الريفية	١٠	٢	٤
رابعاً: جوانب التحديات			
الأسمدة والتقاوى غير كافية للأرض	٣٦٦	٩٦	١
الضرائب على الارض مكلفة	١٩٨	٥٢	٣
عدم القدرة على تأجير الالات الزراعية الحديثة	٢٥٧	٦٧	٢
أسعار المحاصيل غير ثابتة	٦٨	١٧	٥
خصوبة الأرض وجودتها منخفضة	١٨٧	٤٩	٤

التوصيات :

فى ضوء ما توصل الية البحث من نتائج تشير إلى إنخفاض مستوى التمكين الزراعى للمرأة الريفية العاملة بالزراعة وهو ما دعى نحو تطبيق بعض التوصيات التالية:

١. بما أن البيانات أوضحت أن ٧٧% من المبحوثات تقعن فى المستوى المنخفض من التمكين الزراعى فهذا يشير الى أن الجانب الثقافي التقليدي له دور هام في إضعاف دور المرأة الريفية فى التنمية الزراعية حيث عدم توريث الإناث الأرض الزراعية من خلال إعطائها صك الملكية والحرية فى إتخاذ القرارات المتعلقة بها، لهذا لابد من وضع برنامج محدد لمواجهة العادات والتقاليد السلبية التي تمثل آليات إضعاف لها وذلك من خلال مراجعة التراث الثقافي والرواسب والعادات التقليدية الخاطئة ومحاولة تصحيحها عبر الندوات والإجتماعات من خلال الرائدات الريفيات أو المرشدات وعبر منظمات المجتمع المدنى.

٢. صعوبة وصول المعلومة الزراعية للنساء العاملات بالزراعة لهذا لابد من الإستفادة من تكنولوجيا المعلومات والإتصالات من خلال إستخدام مفهوم الزراعة الإليكترونية(**E_ agriculture**) عبر

التليفون المحمول والشبكات الزراعية المتخصصة ذات طبيعة الإتصال فى إتجاهين، ويقصد بالزراعة الإلكترونية مجتمع المعلومات والإتصالات التى تتعلق بتطوير الزراعة من أجل التنمية المستدامة وتحقيق الأمن الغذائى من خلال نقل المعلومات عبر إستخدام تقنيات تكنولوجيا الإتصالات الحديثة.

٣. نظراً لوجود ٦٧% من المبحوثات فى المستوى المنخفض من مؤشر القيادة فهذا يستدعى تفعيل أدوار منظمات المجتمع المدنى لزيادة مشاركة النساء الريفيات وتوعيتهن.

٤. تعانى ٤٠.٦% من المبحوثات من مشكلة المجهود البدنى المبذول لخدمة الأرض، ولهذا لابد من التوجه نحو إدخال الميكنة الزراعيه الحديثه على الرغم من الحيازات القزمية للريفيات عن طريق الخدمات المقدمه من التعاونيات الزراعية وبنك التنمية والإئتمان الزراعى عبر إيجار منخفض القيمه لتلك الالات ومن ثم التغير فى أدوارهم التقليديه ومساعدة المرأة الريفية.

٥. صعوبة تسويق المحاصيل الزراعية للريفيات وذلك نظراً للطرق والنقل وغيرها من الصعوبات التى تواجة التسويق لهذا يجب على وزارة الزراعة تبنى مفاهيم حديثة فى منظومة العمل وهو ما يسمى بالتسويق الاليكترونى وفتح منافذ التصدير لمنتجات الريفيات عبر الشبكات الإليكترونية للوزارة وإعادة تفعيلها بالشكل المطلوب.

المراجع

الجهاز المركزى للتعبية العامة والإحصاء، ٢٠١٣، الكتاب الإحصائى السنوى

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، ٢٠١٠، النشرة السنوية المجمعة لبحث القوى العاملة.

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، ٢٠٠٩، النشرة السنوية المجمعة لبحث القوى العاملة.

الشاذلى ، فتوح، ٢٠١٣،حماية المرأة فى قوانين العمل والوظيفة العامة، الطبعة الأولى ،المجلس القومى للمرأة

الصغير ، كريمة محمد، ٢٠١١، واقع المرأة الريفية المشتغلة بالزراعة فى سوق العمل محليا ودوليا، المؤتمر العربى الرابع لتنمية الموارد البشرية المنعقدة فى مركز الملك فيصل للمؤتمرات، صندوق تنمية الموارد البشرية ، منظمة العمل العربية.

المعايطة ، رويدا ، واخرون ،٢٠١٢، النوع الإجتماعى وأبعاد تمكين المرأة فى الوطن العربى، منظمة المرأة العربية،الطبعة الاولى، القاهرة.

التقرير العربى الثالث حول الاهداف التنموية للألفية وأثار الأزمات الإقتصادية العالمية على تحقيقها ،٢٠١٠، جامعة الدول العربية ، برنامج الامم المتحدة.

التقرير العربى للاهداف الإنمائية للألفية "مواجهة التحديات ونظرة لما بعد عام ٢٠١٥، ٢٠١٣، الامم المتحدة ، جامعة الدول العربية.

السيد ،مرفت صدقى عبد الوهاب،٢٠١٢، دور النوع الاجتماعى (الجندر) فى تحقيق الأمن الغذائى بالأسرة الريفية بمحافظتى أسيوط والمنيا ، المجلة العلمية للأرشاد الزراعى.

بركات ، محمد محمود ، ٢٠٠٠، الإحصاء الإجتماعى وطرق القياس ، جامعة عين شمس.

تقرير الأهداف الإنمائية للألفية، ٢٠١٣، نيويورك، الأمم المتحدة.

تقرير وصول المرأة للموارد المالية والإقتصادية وتحكمها فيها ،٢٠١٢، اللجنة الوطنية الاردنية لشئون المرأة.

تقرير تقدم المرأة العربية ،٢٠٠٤، صندوق الامم المتحدة الانمائى.

تقرير حالة الأغذية والزراعة ،٢٠١١,المرأة فى قطاع الزراعة سد الفجوة بين الجنسين من أجل التنمية، منظمة الأغذية والزراعة للامم المتحدة ,روما.

تقرير إنهاء الفقر المدقع ٢٠٣٠ "التقرير السنوى تعزيز الرخاء المشترك "، ٢٠١٣ ، البنك الدولى.

تقرير إنعدام الأمن الغذائى فى العالم ، ٢٠١٠، التصدى لإنعدام الأمن الغذائى فى ظل الأزمات الممتدة , منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما.

الليثى ، هبه ، ٢٠٠٨. نمو الانتاجية الزراعية والتشغيل والفقر ، ورقة عمل رقم ١٢٩، المركز المصرى للدراسات الاقتصادية

خير ،زينب ،٢٠١٢، نساء منسيات دراسة عن الأثار المترتبة على إنعدام الحماية القانونية للعاملات فى الزراعة ،مؤسسة مركز قضاياالمراة المصرية .

حلمي ،إجلال ،٢٠٠٣، إعادة الهيكلة الرأسمالية، تمكين أم تهميش للمرأة المصرية ، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب ، جامعة القاهرة.

سليم ،فؤاد كمال الدين ،السيد، عزيزة عوض اللة ،١٩٩١، مساهمة المرأة الريفية فى إنتاج المحاصيل الحقلية البقولية الرئيسية ببعض القرى المصرية .

صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ٢٠٠٠، مداخل سياسات النوع الإجتماعي، مكتب غرب أسيا.

عبد القادر، رباب سعيد ،٢٠١٠، دراسة تحليلة لبعض أنشطة المرأة الريفية فى مجال تسويق المنتجات الزراعية بمحافظة القليوبية والدور الارشادى فى هذا المجال ، رسالة ماجستير، كلية الزراعة، جامعة بنها.

قاعدة بيانات المساواة بين الجنسين والحقوق فى الأرض ، ٢٠١٤، منظمة الفاو.

مركز البحوث الزراعية ،٢٠١٣، دراسة مشكلات المزارعين فى ظل التنمية المستدامة من واقع البحوث ، معهد بحوث الارشاد الزراعى والتنمية الريفية ، وزارة الزراعة المصرية.

مجلس الوزراء ، مرصد الغذاء المصرى ، ٢٠١١، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار و الإدارة العامة للجودة والتطوير.

منصور، كاملة، ٢٠٠٥، دور المرأة الريفية فى التنمية المتكاملة ،المنتدى العربى الدولى للمرأة ،المرأة كمحرك أساسى للنمو الاقتصادى فى العالم العربى ،القاهرة ويونيو.

منظمة العمل الدولية ،٢٠١٢، الفباء حقوق المرأة العاملة والمساواة بين الجنسين،الطبعة الثانية، مكتب العمل الدولى.

Alkire, S, meinzen, R, Peterman, A, Seymour, G, 2013, "Empowerment in Agriculture index, working paper No.58, oxford depertment of international development, university of oxford.

Alkier, Sabina, 2013, Instructional Guide on the Womens Empowerment in Agriculture index, International Food Policy Research Institute

Alsop, R., M. Bertelsen, and J. Holland. 2006. Empowerment in Practice from Analysis to Implementation. Washington, DC: World Bank.

Feed the Future, 2012، Women's Empowerment in Agriculture Index: Report from Qualitative Case Studies in Bangladesh, Guatemala, and Uganda. Published report submitted to the International Food Policy Research Institute, Washington.

Rowlands, J.1998, empowerment in the discourse and practice of development, first published, Macmillan press, Britain .

Meinzen-Dick, R., J. A. Behrman, L. Pandolfelli, A. Peterman, and A. Quisumbing. 2012. "Gender and Social Capital for Agricultural Development." In Gender in Agriculture and Food Security: Closing the Knowledge Gap, Food and Agriculture Organization of the United Nations, forthcoming.

Bardasi, E, and Q, Wodon, 2006, measuring time poverty and analyzing its determinants, concepts and applications, working paper No.73.washin, World Bank.

John, W. miller, 1999, "the New economics of growth Strategy for India and the Development world", Cornell university press, London.

Perspective on the post -2015, 2013, united Nation Development agenda.

مراجع الشبكة العنكبوتية :

www.capmas.gov.eg visited at 30/3/2014 12 pm

www.fao.org/economic/es-policybriefs/multimedia0/female-land-ownership/ Visited at 1/4/2014 1.38pm

RURAL WOMEN WORKING IN AGRICULTURE AND ITS AGRICULTURE EMPOWERMENT IN A FRAM WORK OF CHALLENGES DEVELOPMENT OF THE POST-2015 IN SOME VILLAGES OF MINYA GOVERNMENT

Abd El Wahab, Mervat S.
Senior Researcher. Rural woman department Agricultural Extension and Rural Development Research institute.

ABSTRACT

The study aimed at determining patterns of agriculture empowerment of rural women working in agriculture. As well as the relationship between independent variables and the total score of agriculture empowerment of rural woman, beside identify the Strengths, weaknesses, opportunities and challenges of agriculture empowerment of rural women working in agriculture in villages of the study.

The research was conducted in Minya Governorate, according to certain criteria related to Agricultural Empowerment of rural Women working in agriculture so chosen the government its largest percentage of the holdings agriculture land of females.

Data were collected from sample of ٣٨٠ rural woman working in agriculture According (sample fraction) from foure villages namely (Abu Bisht) Maghagha distrect، and (elbesgulwn) in El edua distrect, and (bane amer) village from mtae district, village (bane Khalid) from Samalout district. Using personal interview a questionnaire, the following statistics methods were used in data analysis simple correlation coefficient of Pearson ،Z_score, frequencies, and percentages.

The most important results of the analysis:

1.77% of respondents rank in category of low agricultural empowerment of rural women working in agriculture Compared 6% of respondents in high category of empowerment.

2. According to the indicators of agricultural empowerment of rural women 66% of respondents located in the middel level of production index،compared 76% of respondents located in the low level of resource ownership index ، and 69% located in the low level of income index ، compared 79% of respondents located in the high level of work time pressure.

3. a significant relationship was found between age and number of sources of agricultural information and the total score of Agricultural empowerment of rural women working in agriculture.

4. the aspects of available strengths to agricultural empowerment of rural women having their names in agricultural holding record by 56%, their ability to perform the majority of agricultural operations by 48%, the weaknesses lack of the number of female extension workers by 81% , traditional and customs prevent women to access for the new in work of agriculture by78%, the aspects of opportunities for empowerment of rural women hearing about new crops by 16%,loans of Development and Agricultural Credit Bank by 15% ,and the challenges inadequacy of fertilizer subsidized by 96%, inability to renting the modern agricultural machinery by 67%.